

Distr.: General
21 February 2018
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في مالي

موجز

هذا التقرير المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) والقرارات اللاحقة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، هو التقرير الثاني للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في مالي الذي يُقدّم إلى مجلس الأمن وفريقه العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. ويتضمن التقرير معلومات عن أحوال الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في مالي خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. ويركز التقرير على المناطق الشمالية والوسطى من مالي ويبرز الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها أطراف النزاع بحق الأطفال. ويسلط الضوء على اتجاهات وأنماط الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة بحق الأطفال، ويتضمن معلومات عن الجناة، حيثما كانت تلك المعلومات متوفرة. ويستعرض التقرير أيضاً التقدم الذي أحرزه أطراف النزاع في مسائل الحوار وخطط العمل والالتزامات الأخرى المتعلقة بحماية الأطفال. كما يتضمن مجموعة من التوصيات التي ترمي إلى إنهاء الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال في مالي ومنعها وتعزيز حمايتهم.



أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) والقرارات اللاحقة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، هو التقرير الثاني للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في مالي الذي يقدم إلى مجلس الأمن وفريقه العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وهو يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، ويصف اتجاهات وأنماط ما وقع في مالي منذ تقريره السابق (S/2014/267) من انتهاكات جسيمة بحق الأطفال، والتقدم المحرز في إنهاء تلك الانتهاكات ومنعها، إعمالاً للتوصيات الواردة في تقريره السابق ولاستنتاجات الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح بشأن الأطفال والنزاع المسلح في مالي (S/AC.51/2014/2).

٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ بتوثيق الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال على أيدي جميع أطراف النزاع، بما في ذلك الجماعات المسلحة التي برزت إلى الوجود منذ صدور تقريره السابق في عام ٢٠١٤. وقد أدرجت في قوائم مرفقي آخر تقريره سنوي لي عن الأطفال والنزاع المسلح (A/72/361-S/2017/821)، أسماء كل من حركة أنصار الدين، والحركة الوطنية لتحرير أزواد، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا لضلوعها في تجنيد الأطفال واستخدامهم وتورطها في أعمال الاغتصاب وغيره من مظاهر العنف الجنسي بحقهم. وقد أدرجت الحركة الوطنية لتحرير أزواد باعتبارها طرفاً اتخذ خلال الفترة المشمولة بالتقرير تدابير ترمي إلى تحسين حماية الأطفال.

٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تستطع فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ من التحقق سوى مما يقرب من نصف الانتهاكات الجسيمة المبلغ عنها، لأسباب تتضافر فيها قلة الموارد البشرية لدى الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل مع انعدام الأمن والقيود المفروضة على التوجه إلى المناطق المطلوبة في شمال مالي. ومن ثم فمن المقدر أن يكون عدد الانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال أعلى بكثير مما يرد في هذا التقرير. ومع ذلك، فإن البيانات التي يعرضها هي مؤشر على بعض الاتجاهات المهمة وعلى الآثار السلبية المتواصلة التي يخلقها النزاع على الأطفال في مالي. وقد ظلت الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال مستشرية في شمال مالي، ولا سيما على امتداد عام ٢٠١٦.

ثانياً - لمحة عامة عن التطورات السياسية والأمنية

٤ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تطورات سياسية وأمنية كبرى، كان من بينها التوقيع في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٥ على اتفاق السلام والمصالحة في مالي بين الحكومة المالية وبعض الجماعات المسلحة، المشار إليها أيضاً باسم الجماعات المسلحة الموقعة؛ ووقوع هجوم قاتل في غاو في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أودى فيها ٥٤ عضواً من أعضاء آلية تنسيق العمليات^(١)؛ وبدء تسيير الدوريات المختلطة^(٢) في غاو في شباط/فبراير ٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، عقد مؤتمر الوفاق الوطني في آذار/مارس ٢٠١٧ وجرى تنصيب سلطات مؤقتة في غاو وميناكا وكيدال وتمبكتو ووتاوديني في الفترة ما بين

(١) تتألف من أفراد قوات الدفاع والأمن المالية وائتلاف الجماعات المسلحة وتنسيقية الحركات الأزدادية، وتُعنى بإعادة النشر التدريجية لقوات الدفاع والأمن المالية في شمال مالي وتنسيق الدوريات المختلطة وتأمين النكبات وحماية السلطات المؤقتة.

(٢) تتألف من أفراد قوات الدفاع والأمن المالية وائتلاف الجماعات المسلحة وتنسيقية الحركات الأزدادية.

شباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠١٧. غير أن الفترة المشمولة بالتقرير قد اتسمت بتواتر مظاهر التوتر التي كانت حدتها أحيانا تؤدي إلى انتهاك وقف إطلاق النار وتفرضي إلى مواجهات مسلحة فيما بين اثلافي الجماعات المسلحة القائمين، ألا وهما ائتلاف الجماعات المسلحة وتنسيقية الحركات الأزوادية. وتفاقت أيضا أعمال العنف الشديد في شمال مالي وفي منطقتي موبتي وسيغو الواقعتين وسط البلاد اللتين كانتا هادئتين سابقا.

٥ - وانطلقت في تموز/يوليه ٢٠١٤ جولة أولى من مفاوضات السلام بالجزائر العاصمة بين الجماعات المسلحة والحكومة المالية. وبعد خمس جولات من المفاوضات، وقعت الحكومة المالية وائتلاف الجماعات المسلحة وممثلان عن تنسيقية الحركات الأزوادية، هما ائتلاف شعب أزواد والحركة الثانية من تنسيقية الحركات والجبهات الوطنية للمقاومة (تنسيقية الحركات والجبهات الوطنية - الحركة الثانية)، على اتفاق السلام والمصالحة في مالي بيماكو في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥. وقام أعضاء تنسيقية الحركات الأزوادية الآخرون وهم الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد وفصيل واحد من الحركة العربية الأزوادية، بتوقيع الاتفاق في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وقد أنشئ لرصد الاتفاق هيكل هو لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق، واستحدثت معه هيئاته التقنية وكلها ما برحت تراول عملها منذ ذلك التاريخ.

٦ - ونظرا لاستمرار الرية بين الأطراف الموقعة، وتواصل القلاقل الأمنية وانعدام البنيات التحتية والموارد، ظلت هناك ثغرات مهمة في سلطة الدولة في المناطق الريفية من الأقاليم الشمالية. على أنه قد لوحظ بعض التحسن في عام ٢٠١٧، حيث اتخذت الأطراف الموقعة خطوات لمعالجة هذا الوضع بإنشاء سلطات مؤقتة في مناطق غاو وميناكا وكيدال وتمبكتو وتاوديني.

٧ - ولم يكن تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المنصوص عليها في اتفاق السلام قد بدأ بعد وقت إعداد هذا التقرير. غير أنه منذ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، كان ثماني ثكنات جاهزة لإيواء ١٢٠٠٠ مقاتل، من بينهم نساء مقاتلات وأطفال مرتبطون بالجماعات المسلحة. وانطلق تسيير أولى الدوريات المختلطة التابعة لآلية تنسيق العمليات بمنطقة غاو في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٧. وفي وقت لاحق، التأم مؤتمر الوفاق الوطني، المكلف بصياغة ميثاق وطني للسلام والوحدة والمصالحة، بيماكو في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٧ بمشاركة الجماعات المسلحة الموقعة والمجتمع المدني والهيئات النسائية والشبابية.

٨ - وهيمن على الفترة المشمولة بالتقرير أيضا ازدياد القلاقل الأمنية، ولا سيما في المنطقتين الشمالية والوسطى من البلاد، من جراء الاشتباكات الواقعة بين الجماعات المتطرفة العنيفة وبين قوات الدفاع والأمن المالية، والمواجهات بين الجماعات المسلحة الموقعة، والزيادة الملحوظة في أساليب العنف الشديد التي كان يلجأ إليها بعض الجماعات المسلحة، وأعمال التهريب واللصوصية والاعتقالات التي استهدفت ممثلي المجتمعات المحلية وممثلي الإدارة والمدرسين. وأدت تلك التطورات إلى وقوع ضحايا مدنيين من بينهم أطفال وتشريد حشود كبيرة من السكان من بينهم أيضا أطفال، كما أدت إلى التأثير سلبا في إيصال المساعدات الإنسانية إلى تلك المناطق وفيما يقام فيها من أنشطة العمل الإنساني.

٩ - وانخفض عدد المشردين داخليا في مالي من ٨٢٢ ٢٥٤ شخصا في عام ٢٠١٤ إلى ٦٩٠ ٣٦ شخصا في عام ٢٠١٦. غير أن عدد هؤلاء كان في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ قد ارتفع إلى ٩٦١ ٥١ شخصا، نسبة الأطفال منهم ٥٣ في المائة، حسب ما أفاد به كل من المديرية الوطنية للتنمية الاجتماعية في مالي والمنظمة الدولية للهجرة. ولم يزل عدد الأطفال المتضررين من الأزمة الإنسانية المستمرة في ازدياد، حيث ارتفع

من ٧٩١ ٠٠٠ طفل في عام ٢٠١٤ إلى ١ ٦٧٥ ٠٠٠ طفل في عام ٢٠١٦. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، ووفق ما أفادت به منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، فإن من بين ٣,٧ ملايين شخص قُدرُوا في عدد المتضررين من الأزمة الإنسانية، كان هناك نحو ٢ ٠٧٢ ٠٠٠ طفل (٥٦ في المائة).

١٠ - ومن التطورات الإيجابية التي حصلت أن تنسيقية الحركات الأزدادية، في أعقاب إخطارها علناً في شباط/فبراير ٢٠١٦ بالتزامها بإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم، وقعت في ٥ آذار/مارس ٢٠١٧ خطة عمل مع الأمم المتحدة لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم وارتكاب العنف الجنسي ضدهم ومنع تلك الأعمال. وأحكام خطة العمل ملزمة لجميع الجماعات المسلحة المنضوية في التنسيقية، بما فيها الحركة الوطنية لتحرير أزواد، التي أدرجت في مرفقي تقريرَي السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح منذ عام ٢٠١٢.

١١ - وتقلصت العملية العسكرية الفرنسية سيرفال/برخان تدريجياً وأعدت هيكلتها ذاتها في آب/أغسطس ٢٠١٤. وإضافة إلى ذلك، أدى عدم سيطرة الجماعات المسلحة الموقعة على بعض المناطق التي تنشط فيها إلى زيادة كبيرة في أنشطة الجماعات التي تستخدم أساليب العنف الشديد، كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا و"المرابطون"، حيث كانت تستهدف قوات الدفاع والأمن المالية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والعملية العسكرية الفرنسية علاوة على المدنيين. وغدت الهجمات المسلحة أكثر تطوراً وتواتراً وأصبحت مُحكّمة التنسيق، إذ استخدمت فيها أساليب مثل الأجهزة المتفجرة المرتجلة المحمولة على المركبات، والأجهزة المتفجرة المتحكم فيها عن بعد، والنيران غير المباشرة. كما أن عدد الهجمات التي أعلنت الجماعات التي تنتهج العنف الشديد مسؤوليتها عنها واستهدفت بها كلاً من القوات المالية والفرنسية وقوات البعثة والجماعات المسلحة الموقعة، قد شهد زيادة بمقدار ثلاثة أضعاف في الفترة الممتدة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٦، حيث انتقل من ٢٨ هجوماً في عام ٢٠١٥ إلى ٨٥ هجوماً في عام ٢٠١٦. واستمر هذا الاتجاه في النصف الأول من عام ٢٠١٧. وازداد استهداف المدنيين أيضاً. وفي ٢ آذار/مارس ٢٠١٧، أعلنت حركة أنصار الدين وحركة تحرير ماسينا و"المرابطون" وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على وسائل التواصل الاجتماعي، إنشاء تحالف مشترك يحمل اسم جماعة نصرّة الإسلام والمسلمين، بزعامة إياد آق غالي، قائد حركة أنصار الدين. وتظل الجماعة الجديدة منضوية في شبكة الجهات المرتبطة بتنظيم القاعدة في المنطقة دون الإقليمية.

١٢ - ومن الجدير بالذكر أيضاً أن منطقتي سيغو وموبتي الواقعتين وسط مالي واللتين كانتا هادئتين سابقاً، والمناطق الواقعة على طول الحدود مع بوركينا فاسو وموريتانيا قد أصبحت أيضاً منذ بداية عام ٢٠١٥ من بين المناطق التي ازداد فيها نشاط الجماعات المسلحة. وأدت أعمال القتل والترهيب والترويج للفكر العنيف في منطقة موبتي إلى تشريد السكان واضطرت مسؤولي الإدارة المحلية والمعلمين إلى المغادرة.

ثالثاً - أطراف النزاع في مالي

١٣ - ظهر إلى الوجود منذ تقريرَي السابق العديد من الجماعات المسلحة والجماعات المسلحة المنشقة. وأقامت الجماعات المسلحة الموقعة تحالفان هما تنسيقية الحركات الأزدادية واتتلاف الجماعات المسلحة.

ألف - تنسيقية الحركات الأزدادية والجماعات المنشقة عنها

١٤ - أنشئت التنسيقية في حزيران/يونيه ٢٠١٤ من قبل كل من الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد وفصيل الحركة العربية الأزدادية الذي يقوده سيدي إبراهيم ولد سيداتي عندما أصدرت الجماعات الثلاث "إعلان الجزائر" الذي دعت فيه إلى الحكم الذاتي لمنطقة أزواد. ورفضت الحركات الثلاث التوقيع الأول لاتفاق السلام والمصالحة في مالي في أيار/مايو ٢٠١٥، ولكنها في نهاية المطاف وقعت في حزيران/يونيه ٢٠١٥.

١٥ - وأنشئت الحركة العربية الأزدادية من خلال اندماج الجبهة الوطنية لتحرير أزواد وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا في بداية عام ٢٠١٣. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، انقسمت الحركة العربية الأزدادية إلى فصيلين. فالفصيل الذي يقوده سيدي إبراهيم ولد سيداتي أنشأ تنسيقية الحركات الأزدادية، بينما أنشأ فصيل يقوده أحمد ولد سيدي محمد ائتلاف الجماعات المسلحة (انظر الفقرة ١٩).

١٦ - وأنشئ ائتلاف شعب أزواد في آذار/مارس ٢٠١٤ وانضم إلى التنسيقية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وكان ائتلاف شعب أزواد إحدى الجماعتين المسلحتين المنتسبتين إلى التنسيقية التي وقعت اتفاق السلام والمصالحة في مالي في أيار/مايو ٢٠١٥ باسم التنسيقية. وزُعم أن ذلك التوقيع حصل دون موافقة مسبقة من قيادة التنسيقية، ومن ثم فقد رفضته التنسيقية. ونتيجة لذلك، انقسم ائتلاف شعب أزواد إلى فصيلين، ظل أحدهما منضويا في التنسيقية.

١٧ - ونشأت الحركة الثانية من تنسيقية الحركات والجهات الوطنية للمقاومة (تنسيقية الحركات والجهات الوطنية - الحركة الثانية) في نيسان/أبريل ٢٠١٤ عندما كوّنت جماعة منشقة عن تنسيقية الحركات والجهات الوطنية للمقاومة (تنسيقية الحركات والجهات الوطنية - الحركة الأولى) وانضمت إلى تنسيقية الحركات الأزدادية. وطُردت الحركة الثانية من تنسيقية الحركات والجهات الوطنية للمقاومة هي وائتلاف شعب أزواد من تنسيقية الحركات الأزدادية بعد توقيع اتفاق السلام والمصالحة في مالي في أيار/مايو ٢٠١٥ باسم التنسيقية، دون الحصول على الموافقة المسبقة من قيادة التنسيقية.

باء - ائتلاف الجماعات المسلحة والفصائل المنشقة عنه

١٨ - في حزيران/يونيه ٢٠١٤، وقّعت الحركات المسلحة إعلانا تعهدت فيه بإنشاء دولة مالية موحدة. وفي ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥، وقّعت جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفاؤهم، وتنسيقية الحركات والجهات الوطنية للمقاومة - الحركة الأولى، والفصيل المنشق عن الحركة العربية الأزدادية بقيادة أحمد ولد سيدي محمد (الحركة العربية الأزدادية - ائتلاف الجماعات المسلحة) على اتفاق السلام والمصالحة بالنيابة عن الائتلاف.

١٩ - وتتكون الحركة العربية الأزدادية - ائتلاف الجماعات المسلحة بقيادة أحمد ولد سيدي محمد من أفراد عرب ينتمون إلى عشيرة المهر مع بعض عشائر برايش تمبكتو عقب انقسام الحركة العربية الأزدادية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ إلى فصيلين (انظر الفقرة ١٥).

٢٠ - وشكلت تنسيقية الحركات والجهات الوطنية - الحركة الأولى التي تتألف من ميليشيات قبائلية مثل غاندا كوي وغاندا إيزو وغاندا لاسال إيزو، ائتلاف الجماعات المسلحة مع الجماعات المسلحة

الأخرى في حزيران/يونيه ٢٠١٤. أما جماعة طوارق إمغاد، التي هي أصلاً جماعة للدفاع عن النفس، فقد انضمت إلى الائتلاف في آب/أغسطس ٢٠١٤.

٢١ - وأنشئت الحركة الشعبية لإنقاذ أزواد كفصيل منشق عن الحركة العربية الأزدادية - تنسيقية الحركات الأزدادية في آب/أغسطس ٢٠١٤. وانضمت إلى ائتلاف الجماعات المسلحة في شباط/فبراير ٢٠١٦ ولكنها انفصلت فيما بعد عن الجماعة. وتأسست الجبهة الشعبية لأزواد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ وكانت من فصائل تنسيقية الحركات الأزدادية. وقد تركت التنسيقية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ وانضمت إلى ائتلاف الجماعات المسلحة في آذار/مارس ٢٠١٦، ولكنها نأت بنفسها عنه في وقت لاحق. وقد برزت حركة إنقاذ أزواد كجماعة منشقة عن التنسيقية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ وشكلت تحالفاً مع جماعة طوارق إمغاد.

رابعاً - الانتهاكات الجسدية المرتكبة ضد الأطفال

٢٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت الانتهاكات الجسدية المرتكبة ضد الأطفال بارزة في شمال مالي وكذلك في منطقتي موبتي وسيغو الوسطيين اللتين كانتا هادئتين سابقاً. وقد تأثر الأطفال بشكل مباشر أو غير مباشر بالنزاع الذي طال أمده بطرق متعددة. وتلقت الأمم المتحدة ١٣٢٢ ادعاءً بحدوث انتهاكات جسدية ارتكبتها جميع أطراف النزاع. ومن مجموع الحوادث الموثقة، تمكنت فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ من التحقق من ٧٤٠ حالة شملت ٥٠٧ أطفال. أما القيود المفروضة على التنقل وعدم القدرة على الوصول إلى المناطق المتضررة من النزاع وتنقل بعض الجماعات المسلحة وضالة عدد موظفي وحدة حماية الطفل التابعة للبعثة المتكاملة والافتقار في الميدان إلى عدد كاف من الجهات الفاعلة المعنية بحماية الطفل فقد عرقلت رصد الانتهاكات الجسدية المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها والتحقق منها. ولذا، فإن البيانات الواردة في هذا التقرير لا تعكس النطاق الكامل للانتهاكات بالمرتكبة وإنما تدل على أثر النزاع المسلح على الأطفال.

٢٣ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، شملت أطراف النزاع المسؤولة عن الانتهاكات الجسدية المرتكبة ضد الأطفال كلا من تنسيقية الحركات الأزدادية وائتلاف الجماعات المسلحة، وبدرجة أقل، حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، و "المرابطون"، وجماعة أنصار الدين، وجبهة تحرير ماسينا، والقوات المسلحة المالية. غير أنه لم يكن من الممكن في كثير من الحالات إلقاء المسؤولية على عاتق طرف معين في النزاع. وتمثل أكثر الانتهاكات شيوعاً ضد الأطفال في تجنيدهم واستخدامهم للذنين بلغا ذروتها في عام ٢٠١٦. وتواصل تسجيل جميع الانتهاكات الجسدية الأخرى. وعلى الرغم من أن عدد حوادث الاغتصاب والعنف الجنسي التي تم التحقق منها قد انخفض طوال الفترة، فيقدر أن عدد ما بُلغ عنه من هذه الانتهاكات لا يعكس الحقيقة. وارتفع عدد الهجمات على المدارس وعلى من لهم صلة بها من الأفراد المشمولين بالحماية طوال الفترة قيد الاستعراض. وهذه الهجمات، إلى جانب التهديدات بشن هجمات وانعدام الأمن العام، أعاقت بشدة حصول الأطفال على التعليم. ولا يزال وصول الجهات الفاعلة الإنسانية على نحو آمن إلى السكان، بمن فيهم الأطفال المتأثرون بالنزاع، فضلاً عن احتجاج الأطفال بسبب ارتباطهم بالجماعات المسلحة، مسألة تثير قلقاً بالغاً.

ألف - تجنيد الأطفال واستخدامهم

٢٤ - لفن تلقت الأمم المتحدة ٧٤٨ ادعاء بتجنيد أطراف النزاع لأطفال واستخدامها لهم، فلم يتسن التحقق إلا من حالات شملت ٢٨٤ طفلاً، من بينهم ١٦ طفلة، تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٧ عاماً. ولم يكن من الممكن دائماً تحديد المسؤولية، ولكن جميع الحالات نسبت إلى الجماعات المسلحة. وفي عام ٢٠١٤، تم التحقق من حالات شملت ١٠٣ أطفال، وعزيت إلى تنسيقية الحركات الأزدادية (الحركة الوطنية لتحرير أزواد، والمجلس الأعلى لوحدة أزواد، والحركة العربية الأزدادية - تنسيقية الحركات الأزدادية) وائتلاف الجماعات المسلحة (الحركة العربية الأزدادية - ائتلاف الجماعات المسلحة وجماعة طوارق إمغاد)؛ وتم توثيق زيادة في الحالات في عام ٢٠١٥ (١٦٧) وعام ٢٠١٦ (٤٥٤)، لم يتم التحقق بشأنها سوى من ٨٤ و ٧٩ حالة على التوالي فحسب من حالات التجنيد والاستخدام. وفي النصف الأول من عام ٢٠١٧، تم تلقي ٢٤ ادعاء وجرى التحقق من ١٨ طفلاً جندهم ائتلاف الجماعات المسلحة، وتنسيقية الحركات الأزدادية وجماعات مجهولة.

٢٥ - ومن أصل ٢٨٤ حالة تم التحقق منها من حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم، عُزي ما لا يقل عن ١٣٣ حالة إلى ائتلاف الجماعات المسلحة، و ١١٤ حالة إلى تنسيقية الحركات الأزدادية، و ٦ حالات إلى حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، و ٣ حالات إلى "المرابطون"، وحالة واحدة إلى أنصار الدين، و ٢٧ حالة إلى جناة مجهولين. واستُخدم الأطفال كمقاتلين، وأفيد بأنهم اشتركوا في الأعمال العدائية، ولكنهم استخدموا أيضاً طهارة وللخدمة عند نقاط التفتيش.

٢٦ - ولم يتم التحقق خلال الفترة قيد الاستعراض إلا من عدد قليل من الحالات المتعلقة بالفتيات، أو ما مجموعه ١٦ حالة. وقد جندت حركة إنقاذ أزواد فتاتين في عام ٢٠١٥، وجند ائتلاف الجماعات المسلحة ١٤ فتاة في عام ٢٠١٦. وعلى نحو ما جرى التحقق منه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم استخدام جميع الفتيات كطاهيات ولجلب الحطب. ومع ذلك، يشتهب في أن الجماعات المسلحة عمدت إلى تجنيد عدد أكبر من الفتيات واستخدامهن. ومن شأن مراعاة الاعتبارات الجنسانية في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وزيادة إمكانية حصول ضحايا العنف الجنسي من النساء على الخدمات والبرامج أن يهيئ فرصاً للتعرف بشكل أفضل على عدد الفتيات المرتبطات بالجماعات المسلحة.

٢٧ - أما العدد الأقصى المبلغ عنه في عام ٢٠١٦ من حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم فإنما مرده إلى رغبة الجماعات المسلحة في تضخيم أعداد مقاتليها لأنها تتوقع تحقيق مكاسب من عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويعتقد أيضاً أن المعلومات الخاطئة بشأن عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أدت إلى زيادة عدد الأطفال الذين ينضمون إلى الجماعات المسلحة أملين في الاستفادة من حزمة التعويضات الموجهة للكبار في سياق العمليات المذكورة. وخلال عمليات التحضير للإيواء المخصصة للجماعات المسلحة الموقعة التي جرت في غاو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٧، تم تحديد ١٠ أطفال أثناء فرز المقاتلين وتسجيلهم. ولم ترل المساعي المبذولة من أجل نقلهم إلى الجهات الشريكة المعنية بحماية الطفل جارية حتى وقت كتابة هذا التقرير.

احتجاز الأطفال بسبب ارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة

٢٨ - على النحو المنصوص عليه في البروتوكول المتعلق بإطلاق سراح وتسليم الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة، الموقع في عام ٢٠١٣ بين الأمم المتحدة وحكومة مالي، أطلقت الحكومة،

خلال الفترة قيد الاستعراض، سراح ٧٢ طفلا تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٧ عاما كانت قد اعتقلتهم واحتجزتهم بسبب ارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة. بيد أن فترات احتجازهم تراوحت بين بضعة أيام أو أسابيع وما يقرب من خمس سنوات. واحتجز طفلان لمدة ٣٥ شهرا وطفل واحد مدة ٦٠ شهرا. وتعرض طفلان على الأقل لمعاملة سيئة أثناء الاحتجاز. وفي وقت كتابة هذا التقرير، ظلت الحكومة تحتجز ثلاثة أطفال تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ١٧ عاما، احتجزوا منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥، وأيار/مايو ٢٠١٥، وأيار/مايو ٢٠١٦، على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، احتجزت الجماعات المسلحة ١٤ طفلا في عام ٢٠١٥.

٢٩ - وقد دعت الأمم المتحدة، ولا تزال تدعو، السلطات المالية إلى الإفراج عن الأطفال من الاحتجاز الحكومي. وقد كان التنسيق مع وزارة العدل بشأن تنفيذ البروتوكول صعبا في بعض الأحيان نظرا لأن منصب المنسق الحكومي للبروتوكول ظل شاغرا منذ عام ٢٠١٦.

أعمال القتل والتشويه

٣٠ - قُتل من الأطفال ثلاثة وأربعون وتعرض منهم ١٠٢ للتشويه في ٩٢ حادثا في مناطق كيدال وتمبكتو وغاو وموتبي من جراء الأعمال العدائية المباشرة، والهجمات الصاروخية التي شنت على المدنيين أو المراكز الأمنية التي تقيمها قوات الدفاع والأمن المالية، وتبادل إطلاق النار بين أطراف النزاع، وبسبب الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع. ولذا لم يكن من الممكن في معظم الحالات أن تنسب المسؤولية إلى طرف معين في النزاع. وشملت الحوادث الموثقة أيضا أربع حالات من الهجمات على بعثة الأمم المتحدة في مالي، أسفرت عن مقتل خمسة أطفال وإصابة ثمانية آخرين في كيدال وغاو والطريق الرابطة بين غاو وأنيغيس في عام ٢٠١٥ (ثلاث حوادث) وعام ٢٠١٦ (حادثة واحدة). فعلى سبيل المثال، قتل طفل أثناء هجوم انتحاري على معسكر البعثة في أنسونغو في عام ٢٠١٥، أصيب خلاله خمسة أطفال آخرين وعدة من حفظة السلام. ووقعت أيضا إصابات في صفوف الأطفال بسبب المتفجرات من مخلفات الحرب، بما في ذلك القنابل اليدوية.

٣١ - وفي عام ٢٠١٤، بلغ عدد الضحايا من الأطفال ٣٢ طفلا (قُتل منهم ٩ أطفال وشوّه ٢٣ آخرين). وارتفعت الأرقام قليلا في عام ٢٠١٥، حيث بلغ عدد الضحايا ٥٤ طفلا (قُتل منهم ١٥ طفلا وشوّه ٣٩ آخرين)، وظلت هذه الأرقام على حالها تقريبا في عام ٢٠١٦، حيث بلغ عدد الضحايا ٤٦ طفلا (قُتل منهم ١١ طفلا وشوّه ٣٥ آخرين)، ثم انخفضت الإصابات التي تم التحقق منها في الستة الأولى أشهر من عام ٢٠١٧ انخفاضاً كبيراً، مع وقوع ١٣ ضحية (قتل منهم ٨ أطفال وشوّه ٥ آخرون). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت المتفجرات من مخلفات الحرب سببا رئيسيا في إصابات الأطفال، حيث بلغ عدد الأطفال المتضررين ٨٨ طفلا، قُتل من بينهم ٢١ طفلا وتعرض ٦٧ آخرين للتشويه في مناطق موتبي وغاو وكيدال. ونجحت نسبة ٦١ في المائة تقريبا من جميع الإصابات بين الأطفال عن الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع أو المتفجرات من مخلفات الحرب. وفي معظم الحالات، يعثر الأطفال على المتفجرات من مخلفات الحرب فيظنونها لعبا أو يلهون بها. ففي آذار/مارس ٢٠١٦، على سبيل المثال، فقد صبي يبلغ من العمر ١٤ عاما في تابنكورت، بإقليم غاو، يده اليمنى بعد التقاطه بقايا متفجرات من مخلفات الحرب ولعبه بها. وتم إجلاء الضحية إلى مستشفى غاو لتلقي الرعاية الطبية.

٣٢ - وفي عام ٢٠١٦، وقعت نسبة ٣٠ في المائة من ٤٦ حالة من حالات إصابة أطفال في كيدال أثناء المواجهات المسلحة بين تنسيقية الحركات الأزوادية وائتلاف الجماعات المسلحة. وكانت قوات الدفاع والأمن المالية، وقوات المجلس الأعلى لوحدة أزواد، وجماعة طوارق إمغاد ضالعة أيضا في الحوادث التي أسفرت عن إصابات في صفوف الأطفال (حادثة واحدة لكل منها).

جيم - الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي

٣٣ - كان رصد أعمال الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والإبلاغ عنها محدودين جدا بسبب عدة عوامل منها: انعدام الأمن السائد في المنطقتين الشمالية والوسطى، والخوف من الانتقام، وعدم توفير الحماية للضحايا والشهود، وعدم تقديم خدمات متواصلة وشاملة لجميع الضحايا، ومحدودية إمكانية الاحتكام إلى العدالة، ووصم ضحايا العنف الجنسي.

٣٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت الأمم المتحدة ٦٨ حادثة عنف جنسي ضد الأطفال، تم التحقق من ٦٣ حالة منها؛ وبلغ عدد الأطفال المتضررين منها ٦٣ طفلا. وعلى الرغم من أن عدد الحوادث انخفض عموما خلال الفترة قيد الاستعراض (حادثتان في النصف الأول من عام ٢٠١٧، مقابل ٣٨ حادثة في عام ٢٠١٤، و ٢٢ حادثة في عام ٢٠١٥، و ٦ حوادث في عام ٢٠١٦)، فيعتقد أن حوادث العنف الجنسي لا يبلغ عنها بشكل كاف، وأن عدد الحوادث أعلى بكثير على الأرجح. وفي ٦٤ في المائة من الحالات المبلغ عنها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان من الصعب تحديد هوية الجناة.

٣٥ - وفي عام ٢٠١٤، وقعت ٣٨ فتاة ضحية للعنف الجنسي الذي ارتكبهته الحركة الوطنية لتحرير أزواد (٦)، والقوات المسلحة المالية (٤)، وعناصر مسلحة مجهولة الهوية (٢٨) في غاو وتمبكتو. وفي عام ٢٠١٥، من أصل ٢٢ حالة تم التحقق منها، نسبت ٣ حالات إلى القوات المسلحة المالية، وواحدة إلى ائتلاف الجماعات المسلحة، و ١٨ إلى مسلحين مجهولين. وفي عام ٢٠١٦، انخفضت الأرقام إلى ست حالات مبلّغ عنها تتعلق بإصابة ست فتيات، اثنتان منها تم التحقق منهما ونسبتا إلى فصيل ائتلاف الجماعات المسلحة من الحركة العربية الأزوادية وعنصر يزعم أنه أحد أتباع حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا. وشملت الحالات الأربع التي لم يتم التحقق منها أربع فتيات قيل إنهن تعرضن للعنف الجنسي خلال ارتباطهن بجماعة طوارق إمغاد في منطقة غاو. غير أنه تعذر التحقق من هذه المعلومات وقت كتابة هذا التقرير. وفي النصف الأول من عام ٢٠١٧، اختطفت فتاة تبلغ من العمر ١٢ عاما واغتصبت في محيط مدينة غوندام بمنطقة موبتي على أيدي مسلحين مجهولين هاجموا قريتها. وأطلق سراح الضحية التي اختطفت مع عدد غير محدد من الفتيات الأخريات، بعد ساعات قليلة وتلقت الرعاية الطبية اللازمة. وأبلغ عن حالة اغتصاب أخرى يُزعم أن أحد أفراد القوات المسلحة المالية ارتكبتها، ولكن لم يتسن التأكد منها. ولئن تضررت الفتيات من غالبية حوادث العنف الجنسي التي جرى توثيقها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن الصبيان تم استهدافهم أيضا. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٥، ادعي أن ١٦ صبيا و ٣ فتيات تعرضوا لسوء المعاملة الجنسية من قبل رئيس مدرسة إسلامية تابعة لحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا.

٣٦ - ولم يُجرز سوى تقدم ضئيل فيما يتعلق بما تقوم به السلطات الوطنية في مجال مكافحة الإفلات من العقاب عن طريق التحقيق في الادعاءات والملاحقة القضائية وإدانة المسؤولين عن العنف الجنسي ضد الأطفال. وأطلق سراح اثنين على الأقل من المشتبه بهم من الاحتجاز دون توجيه اتهام لهما

في تموز/يوليه ٢٠١٤ كجزء من تدابير بناء الثقة في إطار مفاوضات السلام. وعلاوة على ذلك، يواجه الأطفال ضحايا العنف الجنسي في الشمال صعوبات في اللجوء إلى العدالة بسبب أمور منها عدم وجود محاكم في بعض المناطق، والقدرات المحدودة من الموظفين القضائيين، ونقص الخدمات الطبية، والمخاوف من الانتقام والوصم، وعدم توفير الحماية للضحايا والشهود، والإجراءات المتخذة خارج نطاق القضاء. وتفاقت الحالة بسبب استمرار الأزمة في المنطقتين الشمالية والوسطى ومحدودية قدرة الجهات الفاعلة الإنسانية على الوصول إلى المناطق الواقعة خارج المراكز الحضرية.

٣٧ - أما الأمر الإيجابي، فيتمثل في رفع قضايا لأول مرة للتحقيق فيها ومقاضاة مقترفيها أمام المحاكم المالية، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وهي قضايا تتضمن ١٠٤ من الشكاوى تعلقت بأعمال عنف جنسي ارتكبت بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، ونُسبت إلى الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وجماعة أنصار الدين، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا. ورفعت هذه الشكاوى منظمات غير حكومية مالية بالنيابة عن النساء والفتيات ضحايا العنف الجنسي اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٩ سنوات و ٥٥ سنة. وقد رفعت القضايا كجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. ومنذ ذلك الحين، استمع قاض مقرر بامكو إلى شكاوى ٣٧ ضحية، ولكن لم تبدأ أي ملاحقة قضائية حتى وقت كتابة هذا التقرير. وأدى تنفيذ أمر المحكمة العليا الصادر في شباط/فبراير ٢٠١٥، الذي رد الاختصاص القضائي على الجرائم المرتكبة أثناء الأزمة إلى المحاكم في شمال مالي، إلى إعاقه الإجراءات المتعلقة بهذه القضايا إلى حد كبير.

دال - الهجمات على المدارس والمستشفيات

٣٨ - وثقت الأمم المتحدة زيادة مستمرة في عدد الهجمات على المدارس وموظفيها المشمولين بالحماية في شمال ووسط مالي طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي المجموع، سُجلت ٦٦ حادثة وجرى التحقق من ٥١ حادثة، منها حالات قتل المدرسين والتهديد بقتلهم، وتدمير الهياكل الأساسية.

٣٩ - وبينما لم يُتحقق إلا من هجوم واحد على مدرسة في عام ٢٠١٤، تم التحقق من ١٣ هجوماً وتهديداً بالهجوم في عام ٢٠١٥، ارتكب أغلبها جبهة تحرير ماسينا. وفي عام ٢٠١٦، ارتفع عدد الحوادث المُتحقق منها إلى ١٥ حادثة، وشملت قتل مدير مدرسة في موبتي على أيدي عناصر مسلحة مجهولة الهوية يزعم أنها تعادي التعليم الغربي وسلطات الدولة. وقد استمر هذا الاتجاه المثير للقلق في النصف الأول من عام ٢٠١٧ واستمر أيضاً ازدياد الهجمات المُتحقق منها إذا بلغ عددها ٢٢ هجوماً في مناطق موبتي (١٨)، وكيدال (١)، وتمبكتو (٢)، وغاو (١)، وشن جميع هذه الهجمات رجال مسلحون مجهولو الهوية.

٤٠ - ومنذ عام ٢٠١٥، خلفت الهجمات والتهديدات بشن هجمات على المدارس وموظفيها، تأثيراً شديداً على حصول عشرات الآلاف من الأطفال على التعليم. وترك مئات المدرسين شمال ووسط مالي بسبب انعدام الأمن وما تقوم به الجماعات المسلحة من هجمات أو التهديدات بشن هجمات. ولوحظت تطورات مثيرة للقلق في منطقة موبتي في عام ٢٠١٥ في أعقاب قتل أحد زعماء القرى على أيدي جبهة تحرير ماسينا، والاستهداف المنهجي للمدرسين وزعماء القرى في ست بلديات في تلك المنطقة، مما أدى إلى إغلاق ٩٣ مدرسة وتضرر مئات الأطفال من ذلك. وفي عام ٢٠١٦، أفضت التهديدات المستمرة ضد السلطات المحلية والمعلمين والطلاب في أجزاء من منطقة موبتي إلى إغلاق ٢٥ في المائة من المدارس في تلك المناطق. واعتباراً من عام ٢٠١٧، أدى انعدام الأمن الناجم عن

التهديدات المباشرة من قبل الجماعات المسلحة بإغلاق المدارس العامة المرتبطة بالتعليم الغربي، إلى إغلاق ٢٦٦ مدرسة من ١٨٤٩ مدرسة، تمثل ١٤ في المائة من المدارس في منطقة موبتي برمتها. وقد أدى ذلك إلى عدم قدرة ٧٩ ٨٠٠ طفل على الوصول إلى المدارس في منطقة موبتي وحدها. وفي شمال مالي، تشير التقديرات إلى وجود أكثر من ٣٨٠ ٠٠٠ طفل تتراوح أعمارهم بين ٧ و ١٥ عاما خارج النظام المدرسي منذ عام ٢٠١٦ بسبب حالات إغلاق المدارس من جراء انعدام الأمن والهجمات على الهياكل الأساسية.

٤١ - ولا يزال استخدام الجماعات المسلحة للمدارس لأغراض عسكرية يشكل مصدر قلق. وفي عام ٢٠١٤، تحققت الأمم المتحدة من استخدام ٢٠ مدرسة للأغراض العسكرية، عُزِي أساسا إلى الحركة الوطنية لتحرير أزواد، والقوات المشتركة بين هذه الحركة والمجلس الأعلى لوحدة أزواد، والحركة العربية الأزوادية - تنسيقية الحركات الأزوادية، وائتلاف شعب أزواد في غاو (١١)، وكيدال (٤) وتمبكتو (٤) وموبتي (١). وحتى نهاية عام ٢٠١٥، كانت هناك سبع مدارس لا تزال تستخدم لأغراض عسكرية من قبل الجماعات المسلحة، وارتفع هذا العدد إلى ١٤ مدرسة في عام ٢٠١٦. وفي نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٧، كانت الجماعات المسلحة لا تزال تستخدم ١٤ مدرسة على النحو التالي: ٥ مدارس تستخدمها تنسيقية الحركات الأزوادية، و ٣ مدارس يستخدمها ائتلاف الجماعات المسلحة، و ٦ مدارس تستخدمها جناة مجهولو الهوية في مناطق غاو وتمبكتو وكيدال.

٤٢ - وشهد عام ٢٠١٦ التحقق من تسع هجمات على عاملين في القطاع الطبي، وشهد النصف الأول من عام ٢٠١٧ التحقق من هجومين آخرين، ارتكبها جميعها رجال مسلحون مجهولو الهوية. فعلى سبيل المثال، في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٦، تعرض للهجوم فريق طبي من تمبكتو كان ينفذ حملة تطعيم، وسُرقت منه سيارة إسعاف والمعدات واللوازم الطبية. وأدى ذلك إلى تعليق حملة التطعيم. وتضمن الهجومان اللذان جرى التحقق منهما في عام ٢٠١٧، نهب مستشفى في نيبكت بمنطقة تمبكتو، كان يعتني بالأطفال المصابين بسوء التغذية. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الحركة الوطنية لتحرير أزواد تستخدم مركزا للرعاية الصحية في ميناكا في آذار/مارس ٢٠١٤.

هاء - الاختطاف

٤٣ - وثقت الأمم المتحدة حالات اختطاف ١٢ صبيا وثلاث فتيات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اختطف اثنان منهم في عام ٢٠١٤، وواحد في عام ٢٠١٥، وسبعة في عام ٢٠١٦، وخمسة في عام ٢٠١٧.

٤٤ - ولم يتسن في جميع الحالات التحقق من أغراض الاختطاف. بيد أن جميع المختطفين، باستثناء فتاتين، كانوا من مجموعة الطوارق الإثنية، وقيل إن أربعة منهم على الأقل من أقارب الزعماء وقادة الجماعات المسلحة. ووقعت حوادث الاختطاف في منطقة كيدال (سبعة أطفال)، وميناكا (ثلاثة أطفال)، وباماكو (طفلان) وفي تمبكتو وموبتي وغاو (طفل واحد في كل واحدة منها). وعلى الرغم من أن إسناد المسؤولية إلى جهة معينة لم يكن ممكنا دائما، فقد أفادت التقارير بأن تنسيقية الحركات الأزوادية مسؤولة عن اختطاف عن سبعة أطفال، وبأن جماعة طوارق إمغاد مسؤولة عن اختطاف طفل واحد. وأفرج عن جميع الأطفال في غضون فترة تتراوح بين بضعة أيام وبضعة أسابيع بعد اختطافهم.

واو - منع وصول المساعدات الإنسانية

٤٥ - اتسمت بيئة العمليات باستمرار التقلب الشديد في شمال ووسط مالي، وساهمت الهجمات الموجهة ضد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية ومرافق المساعدة الإنسانية، في تعطيل إيصال المساعدات، مما كان له أثر شديد على الأطفال. وحدثت أيضا حالات من التعليق المؤقت لأنشطة المنظمات الإنسانية، مما أدى في بعض الحالات إلى إعاقه تنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات اللازمة لإنقاذ الأرواح إلى الأطفال، مثل الرعاية الطبية والتطعيمات والتغذية.

٤٦ - ووثقت الأمم المتحدة ٢٢٤ حادثة مُنع فيها وصول المساعدات الإنسانية خلال الفترة قيد الاستعراض، كلها على أيدي جناة مجهولين. وتضمنت الحوادث قتل عاملين في المجال الإنساني، وحالات اختطاف، وأعمال عنف، وسطوا مسلحا، وسرقة سيارات.

٤٧ - وفي عام ٢٠١٤، وثقت الأمم المتحدة ٢٤ حادثة مُنع فيها وصول المساعدات الإنسانية، منها قتل اثنين من العاملين في المجال الإنساني باستخدام جهاز متفجر يدوي الصنع. وأدى تجدد الأعمال العدائية بين أطراف النزاع، ولا سيما في أعقاب الاشتباكات التي وقعت في كيدال في أيار/مايو ٢٠١٤، إلى تعليق كامل للأنشطة الإنسانية لعدة أيام في بعض المناطق في منطقة غاو، مما أعاق إيصال المساعدات إلى السكان المستضعفين.

٤٨ - وفي عام ٢٠١٥، وُثقت ٦٩ حادثة. ودفعت تنسيقية الحركات الأزدادية إحدى المنظمات غير الحكومية الطبية التي تدعم مركزين للرعاية الصحية في منطقة تمبكتو إلى الانسحاب. وبالإضافة إلى ذلك، أدى قتل عامل تابع للجنة الدولية للصليب الأحمر أثناء هجوم في غاو قادته حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، إلى تعليق أنشطة اللجنة مؤقتا في هذه المنطقة.

٤٩ - وفي عام ٢٠١٦، وُثقت ٤٣ حادثة ضد عاملين في المجال الإنساني، في حين لم تخرج ٢٨ حادثة عن كونها ادعاءات. وشملت هذه الحوادث سرقة السيارات، وشن هجمات على مركبات منظمات غير حكومية ومكاتبها وموظفيها، وكذلك على سيارات الإسعاف التابعة لمراكز الرعاية الصحية المحلية. وأجبرت منطمتان غير حكوميتين على الأقل على تعليق برامجهما الإنسانية مؤقتا في منطقتي موبتي وتمبكتو بسبب الحالة الأمنية المتدهورة. وقد أدى استمرار انعدام الأمن في منطقة كيدال على مدار العام إلى إعاقه الوصول إليها بشدة. وبالإضافة إلى ذلك، ظل المطار في كيدال مغلقا في الفترة من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه ٢٠١٦، عقب مظاهرة عنيفة ضد بعثة الأمم المتحدة، أدت إلى تضرر المدرج واستمرار عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المحليين، بمن فيهم الأطفال.

٥٠ - ومقارنة بعام ٢٠١٦، ارتفع عدد حالات منع وصول المساعدات الإنسانية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧: حيث أُبلغ عن ٦٠ حادثة أثرت على إيصال المساعدات إلى السكان المستضعفين، بمن فيهم الأطفال، في مناطق ميناكا وتمبكتو وغاو وكيدال. واحتطف أربعة موظفين باللجنة الدولية للصليب الأحمر، وموظف دولي بمنظمة غير حكومية في منطقة موبتي. وأطلق سراحهم في وقت لاحق من خلال المفاوضات. وقتل عامل في مجال تقديم المعونة وأصيب خمسة آخرون بجروح في النصف الأول من عام ٢٠١٧. وقد أثر الأمر الصادر عن حكومة مالي في شباط/فبراير ٢٠١٧ بتقييد استخدام الدراجات النارية، التي تستخدم على نطاق واسع بوصفها وسيلة انتقال في منطقتي سيغو وموبتي، تأثيرا شديدا على وصول السكان إلى مراكز الرعاية الصحية وحصولهم على التعليم، وأعاق إيصال المعونة في الجزء الأوسط من البلد. وفرضت القيود لفترة زمنية غير محددة.

خامسا - أنشطة الدعوة لدى أطراف النزاع والتحاور معها

٥١ - منذ عام ٢٠١٤، تتحاور الأمم المتحدة مع الجماعات المسلحة، مما أدى إلى توقيع أوامر من القيادة المحلية للحركة العربية الأزوادية - تنسيقية الحركات الأزوادية (كلاهما عضو بالتنسيقية) تحظر ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٦، وقعت تنسيقية الحركات الأزوادية إعلانا يجدد التزامها بإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم والسماح بفحص قواتها.

٥٢ - ولوحظ أبرز تقدم محرز في ٥ آذار/مارس ٢٠١٧، عندما وقعت التنسيقية على خطة عمل مع الأمم المتحدة من أجل إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم وممارسة العنف الجنسي ضدهم. وحوّلت التنسيقية الخطة إلى إجراءات عملية في شباط/فبراير ٢٠١٦، والخطة ملزمة لجميع الكيانات التي تتألف منها التنسيقية، بما في ذلك الحركة الوطنية لتحرير أزواد، المدرجة في مرفقي تقرير السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح. بيد أن السياق الأمني المخوف بالصعوبات عرقل سرعة تنفيذ خطة العمل. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كانت المناقشات لا تزال جارية بشأن الأنشطة ذات الأولوية المقرر تنفيذها في إطار الخطة.

٥٣ - واستمر الحوار مع التنسيقية والائتلاف طوال الفترة المشمولة بالتقرير، والتزم تحالف الجماعات المسلحة كلاهما بإطلاق سراح الأطفال المجندين في صفوفهما. وأثناء الإجراءات التي تمت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٧ لتسجيل ٣٩٠ من مقاتلي التنسيقية والائتلاف الذي انضموا إلى الدوريات المختلطة في غاوا، حددت الأمم المتحدة ١٠ أطفال تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ١٧ عاما. ولم تزل المناقشات مع التنسيقية والائتلاف جارية أثناء كتابة التقرير، حيث تعهد كلاهما بتسليم هؤلاء الأطفال إلى الشركاء المعنيين بحماية الأطفال لرعايتهم مؤقتا ولاقتفاء أثر أسرهم. وبالإضافة إلى ذلك، بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أبلغ قادة الائتلاف الأمم المتحدة بوجود نحو ٧٠ طفلا ملحقين بالجماعة وسلطوا الضوء على ضرورة تنفيذ برامج فعالة لإعادة إدماج الأطفال من أجل الحيلولة دون تجنيدهم مرة أخرى من قبل جماعات مسلحة أخرى.

٥٤ - وفي عام ٢٠١٦، أحرز تقدم في إشراك أطراف النزاع في مكافحة العنف الجنسي ضد الأطفال. وفي ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وقع الائتلاف على بيان انفرادي يلزم قاداته العسكريين والسياسيين بالتصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات ضد البالغين والأطفال. وفي اليوم التالي، أي في ٣٠ حزيران/يونيه، وقع القادة السياسيون والعسكريون للائتلاف على بيان انفرادي يلزم تنسيقية الحركات والجبهات الوطنية للمقاومة - الحركة الأولى، والحركة العربية الأزوادية - ائتلاف الجماعات المسلحة، وجماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس، بالتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وأعدمت خطة تنفيذ مدتها عام واحد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

سادسا - التقدم المحرز في تنفيذ إطار العمل الوطني لحماية الأطفال

٥٥ - يشكل تجنيد واستخدام الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاما جريمة بموجب القانون الجنائي المالي، ولكن مع التنبيه إلى أنه لا ينطبق إلا على القوات المسلحة المالية في سياق النزاعات المسلحة الدولية. ولا يتضمن القانون أي إشارة إلى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٨ عاما. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، نظمت وزارة النهوض بالمرأة والطفل والأسرة حلقة عمل لإقرار القانون المالي المنقح لعام ٢٠٠٢ لحماية الطفل. ويتضمن القانون المنقح أحكاما محددة بشأن حماية

الأطفال المتضررين من النزاع المسلح، ويعاقب على تجنيد واستخدام الأطفال دون سن الخامسة عشر، من جانب كل من القوات المسلحة والجماعات المسلحة، بوصفه جريمة حرب وفقاً للقانون الدولي. وبالرغم من ذلك، لا يشير القانون المنقح إلى تجنيد الأطفال واستخدامهم ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٨ عاماً. ولم يكن البرلمان وقت كتابة هذا التقرير قد اعتمد بعد القانون المنقح. وتقوم فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ بالدعوة من أجل معالجة هذه المسألة.

٥٦ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٤، اعتمدت الحكومة سياسة وطنية بشأن حماية الطفل والتشجيع على توفير الحماية والرعاية للأطفال المتضررين من النزاع المسلح، تنفذ من خلال خطة عمل خمسية (٢٠١٥-٢٠١٩). وتركز السياسة على ضرورة إذكاء وعي الأطفال والأسر والمجتمعات المحلية والسلطات وأفراد القوات المسلحة والجماعات المسلحة بالمخاطر المتصلة بارتباط الأطفال بالجماعات المسلحة ووجودهم في المناطق العسكرية. كما تركز السياسة على التوعية بمخاطر الألغام، ومنع العنف الجنسي، وتوفير الرعاية النفسية والاجتماعية. ونشرت الحكومة تعميماً مشتركاً بين الوزارات بشأن وقاية الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة وحمايتهم وإعادة تمهم إلى أسرهم، ووضعت خريطة طريق لتوعية الأطفال والمجتمعات المحلية وقادة هيكل الحماية المجتمعية وأفرادها لمنع تجنيد الأطفال وارتكاب العنف الجنسي بحقهم وغير ذلك من انتهاكات حقوق الطفولة.

٥٧ - وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، تم إنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة وكلفت، في جملة أمور، بالتحقيق في الانتهاكات الجسدية لحقوق الإنسان منذ عام ١٩٦٠. وهي تضم وحدة خاصة للشؤون الجنسانية تعالج أيضاً المسائل المتصلة بالأطفال. وتم إنشاء مكاتب لها في أربع مناطق وفي باماكو. وتم تدريب خمسة وأربعين موظفاً لدى اللجنة في مجال حقوق الطفل وحمايته من جانب فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ. كما قدمت التوجيهات بشأن السبل الكفيلة بضمان سرية الأطفال الضحايا وأمنهم، وبشأن كيفية التعامل مع الأطفال، بما في ذلك خلال مرحلة أخذ الأقوال التي بدأت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وبدأ الضحايا، بمن فيهم ٩٨ طفلاً، بالإدلاء بإفاداتهم إلى اللجنة. وستؤدي لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة دوراً حاسماً في كفالة إطار للمساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد الأطفال، وذلك بالاقتران مع عمل لجنة التحقيق الدولية التي لم تنشأ بعد والتي سوف تحقق في جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات الجسدية للقانون الدولي في مالي.

٥٨ - وقد تم تدريب موظفي اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي أنشئت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ من قبل فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ على الإجراءات الموضوعية لفصل الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم. فعلى سبيل المثال، تم إنشاء مناطق آمنة للأطفال داخل مواقع الثكنات. وفي أيار/مايو ٢٠١٦، أنشئت لجنة وطنية جديدة لحقوق الإنسان انسجاماً ومبادئ باريس المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وتم تعيين المفوضين في أيار/مايو ٢٠١٧.

٥٩ - وقد شرع ممثلي الخاص، إلى جانب فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ، في جهود الدعوة لدى الحكومات التي تشكل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، فضلاً عن الجهات المعنية صاحبة المصلحة، لضمان أن تبقى حماية الأطفال أولوية في تنفيذ العمليات العسكرية، وعلى الحاجة إلى التدريب على حماية الطفل قبل نشر أفراد القوة المشتركة، ولضمان وجود بروتوكولات التسليم للتعامل مع الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة، ونقلهم الفوري إلى الجهات المدنية المعنية بحماية الطفل.

وبالإضافة إلى ذلك، قام ممثلي الخاص وفرقة العمل القطرية بالدعوة إلى تعيين مستشار في مجال حماية الأطفال، يكون مقره في مقر القوة المشتركة، من أجل تعميم مراعاة حماية الطفل داخل القوة المشتركة.

سابعاً - متابعة استنتاجات الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح

٦٠ - اتخذت السلطات المالية، على النحو الذي دعا إليه الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح في استنتاجاته بشأن الأطفال والنزاع المسلح في مالي (S/AC.51/2014/2)، خطوات لمنع تجنيد القصر، ولا سيما عن طريق تعيين جهات تنسيق من الوزارات المعنية للمشاركة في آلية للفحص وتقييم السن داخل قوات الدفاع والأمن المالية. ومع ذلك، فإن الآلية المشتركة بين الأمم المتحدة والحكومة لفحص المجندين الجدد وتقييم سنهم لم تنشأ بعد.

٦١ - ومن أجل تدارك غياب الأحكام المتعلقة بحماية الطفل عن اتفاق السلام والمصالحة في مالي، الموقع عام ٢٠١٥، أقرت وزارة النهوض بالمرأة الطفل والأسرة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، دراسة بقيادة الحكومة لتحليل سبل تعميم مراعاة حماية الطفل أثناء تنفيذ الاتفاق. وتعد الدراسة بمثابة وثيقة مرجعية لزيادة حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح، بما في ذلك عن طريق إيلاء الأولوية لحماية الأطفال في الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٦٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وفي أعقاب دعوة جهود الدعوة المطردة من قبل الأمم المتحدة من أجل إدماج احتياجات الأطفال في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، عينت السلطات المالية أحد كبار موظفي الدفاع الرسميين للعمل كخبير في القضايا المتعلقة بالنساء والأطفال في إطار اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج المنشأة حديثاً. ومن المنتظر أن يكفل موظف الاتصال الرفيع المستوى إدماج أحكام محددة تتعلق بالأطفال في البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، الذي اعتمد أيضاً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وسيضمن البرنامج، الذي لم يلق التمويل الكامل بعد، أحكاماً لصالح الأطفال، بما في ذلك وضع إجراءات لفصلهم وتسليمهم إلى الجهات المعنية بحماية الطفل. وخلال الشهر نفسه، اعتمدت وزارة النهوض بالمرأة والطفل والأسرة استراتيجية وطنية لفصل الأطفال وإعادة إدماجهم تمهيداً لوضع استراتيجية وطنية لنزع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

٦٣ - وقد تم بناء مرافق منفصلة للأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة داخل الشبكات الثماني التي أنشئت كجزء من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ووضعت الأمم المتحدة تدابير محددة لحماية الأطفال سيجري تنفيذها قبل البدء بعملية تجميعهم؛ وجرى على وجه الخصوص وضع إجراءات لتقييم السن والفصل لضمان الفصل الفوري للأطفال الذين تم تحديدهم من خلال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ونقلهم إلى الجهات المعنية بحماية الطفل. وعقدت دورات توعية بشأن الاحتياجات الخاصة للأطفال الذين يخضعون لتلك العملية في المجتمعات المحلية المحيطة بثلاثة من مواقع التجميع في منطقتي غاو وتمبكتو.

٦٤ - وما فتئت اليونيسيف تعمل بتعاون وثيق مع وزارة النهوض بالمرأة والطفل والأسرة، وغيرها من الشركاء لتعزيز الآليات المجتمعية التي تركز على الوقاية والاستجابة، وذلك لفائدة الأطفال المعرضين للخطر، بمن فيهم أولئك الذين انفصلوا من تلقاء أنفسهم وأولئك المعرضون لخطر التجنيد أو إعادة التجنيد أو أي شكل آخر من أشكال العنف.

٦٥ - وتدعم اليونيسيف تفعيل مركز للعبور والتوجيه في غاو للأطفال المسرحين من الجماعات المسلحة، وتواصل دعم المركز الذي أنشئ بالفعل في باماكو. وفي الفترة من عام ٢٠١٤ حتى حزيران/يونيه ٢٠١٧، خضع ٢٨ فتى لعملية تسليم رسمية ومروا من خلال مركز باماكو، حيث استفادوا من الرعاية المؤقتة. وفي وقت كتابة هذا التقرير، تم جمع شمل جميع الأطفال بأسرهم، باستثناء اثنين منهم، في انتظار اختتام عملية اقتفاء أثر أسرتهما. واستفاد من الدعم النفسي - الاجتماعي وحزمة إعادة الإدماج ما لا يقل عن ١٤٠ طفلاً آخرين، بمن فيهم فتاتان، تتراوح أعمارهم بين ١١ و ١٧ عاماً، ممن فروا من الجماعات المسلحة في الفترة ما بين ٢٠١٤ ونيسان/أبريل ٢٠١٧ في مناطق غاو (٦٣) وميناكا (٢٨) وكيدال (٤٦) وتمبكتو (٢) وسيغو (١).

٦٦ - وبفضل حملة "العودة إلى المدرسة" التي تقودها وزارة التعليم، بدعم من اليونيسيف وشركاء آخرين، أعيد فتح ٩٨٣ مدرسة في مالي عام ٢٠١٤ (٧٤ في المائة من بين ٣٢٠ مدرسة كانت تعمل قبل اندلاع الأزمة)، واستأنف ٤٢٤ من المدرسين مهامهم (٧٧ في المائة من أصل ٧٧٢ مدرساً في الشمال قبل اندلاع الأزمة). وخلال السنة الدراسية ٢٠١٤/٢٠١٥، عاد معدل الالتحاق بالمدراس ليلعب ٩٤ في المائة، كما كان عليه الحال عام ٢٠١١. وخلال السنة الدراسية ٢٠١٥/٢٠١٦، دعمت اليونيسيف إعادة فتح ما يزيد على ثلث المدارس التي كانت مغلقة سابقاً في وسط وشمال مالي (١٥٧ من أصل ٤٥٤)، وضمان تسجيل ما يقدر بـ ٤٧ ١٠٠ طفل. وفي منطقة كيدال، حيث ظلت المدارس مغلقة لما يزيد على أربع سنوات، ساعدت اليونيسيف في إعادة فتح ٢١ من أصل ٦٢ مدرسة وتوفير فرص الحصول على التعليم لأكثر من ٣ ٨٠٠ طفل.

٦٧ - وواصلت اليونيسيف وغيرها من الشركاء الاضطلاع بتنفيذ برنامج معجل للتوعية بمخاطر الألغام بهدف منع الحوادث والتخفيف من أثر المتفجرات من مخلفات الحرب على الأطفال. وتركزت أنشطة البرنامج على مناطق محددة بوصفها ملوثة أو حيث جرت عمليات تطهير قامت بها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. واستفاد من أنشطة التوعية بمخاطر الألغام بشكل مباشر ما مجموعه ١ ٠٩٣ ٦٥٤ شخصاً، بينما تم تدريب ٥٢٥ من موظفي الحكومة والمجتمع المدني والشركاء المنفذين على تنظيم أنشطة التوعية بمخاطر الألغام.

ثامنا - ملاحظات وتوصيات

٦٨ - يؤدي استمرار البطء في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي وتزايد انعدام الأمن في المناطق الشمالية والوسطى إلى تفاقم الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال من قبل أطراف النزاع في مالي، ولا سيما تجنيد الأطفال واستخدامهم، وقتلهم وتشويههم. وأحث جميع الأطراف في مالي على الوقف الفوري للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. ويتوجب على الجماعات المسلحة أن تطلق سراح جميع الأطفال الجندين في صفوفها، وأن تلتزم بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأن تمتثل لقرارات مجلس الأمن بشأن الأطفال والنزاع المسلح.

٦٩ - وما زال العديد من حوادث الهجمات على المدارس وموظفيها المشمولين بالحماية مصدراً للقلق الشديد. ويجب أن تمتنع الجماعات المسلحة مثل هذه الهجمات وأن توقفها، فضلاً عن منع ووقف الاستخدام العسكري لتلك المرافق.

٧٠ - وأحث جميع الأطراف في مالي على ضمان الوصول الآمن للجهات الفاعلة الإنسانية إلى السكان المتضررين من النزاع، وعلى توفير المساعدة الإنسانية اللازمة والخدمات الاجتماعية الأساسية، بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني.

٧١ - وتجدد الإشارة إلى الالتزامات والجهود التي تبذلها حكومة مالي من أجل حماية الأطفال، وخاصة من خلال تعزيز الإطار القانوني الوطني. وأشجع الحكومة على مواصلة تلك الجهود، والانتهاء من تنقيح قانون حماية الطفل، بما في ذلك تجريم تجنيد واستخدام الأطفال المتروحة أعمارهم بين ١٥ و ١٨ عاما.

٧٢ - ومن بين التطورات الإيجابية قيام حكومة مالي بتنفيذ بروتوكول إطلاق سراح وتسليم الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة الذي اعتمد في تموز/يوليه ٢٠١٣. وللاستفادة من ذلك، أحث حكومة مالي على العمل مع الأمم المتحدة للنظر في قضايا القصر المحتجزين بتهم ذات صلة بالنزاع المسلح وبالارتباط بجماعات مسلحة.

٧٣ - ويجب أن تراعى الأحكام المتعلقة بحماية الطفل بالكامل من جانب جميع أصحاب المصلحة المشاركين في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وأدعو كذلك حكومة مالي إلى ضمان أن تكون جميع برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاحات القطاع الأمني مراعية للاحتياجات الخاصة بالفتيان والفتيات المتضررين من النزاع المسلح وحماية حقوقهم، بما في ذلك من خلال وضع عملية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تراعي المنظور الجنساني.

٧٤ - وأشيد بتوقيع تنسيقية الحركات الأزوادية على خطة عمل من أجل إنهاء ومنع تجنيد الأطفال والعنف الجنسي وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، كما أنني على كون الالتزام ملزما لجميع الكيانات المكونة لهذه التنسيقية. وأدعو التنسيقية إلى التنفيذ السريع والكامل والفعال لخطة العمل، وإلى الوفاء بالتزاماتها بوضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم، وإنهاء ومنع العنف الجنسي وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة ضدهم.

٧٥ - وبالمثل، فإنني أرحب بالبيان الانفرادي الذي وقعه ائتلاف الجماعات المسلحة في حزيران/يونيه ٢٠١٦، للتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وأشجع أيضا قيادة الائتلاف على مواصلة الحوار مع الأمم المتحدة لاتخاذ تدابير ملموسة لوقف تجنيد الأطفال واستخدامهم.

٧٦ - وللتصدي للإفلات من العقاب، أدعو الحكومة إلى مواصلة جهودها من خلال تعزيز نظام العدالة، وتقديم الجناة إلى العدالة على وجه السرعة، وكفالة إنصاف جميع الضحايا وحصولهم على الخدمات الطبية وخدمات الدعم التي يحتاجون إليها.

٧٧ - ويجب أن ينتهي العنف الجنسي. كما ينبغي أن يظل ضمان الرعاية المناسبة في الوقت المناسب للأطفال الضحايا من خلال تحسين التغطية الجغرافية ونوعية الرعاية في أكثر المناطق ضعفا من أولويات الشركاء الدوليين. وأشجع أيضا الحكومة على مضاعفة جهودها الرامية إلى منع العنف الجنسي والتصدي له، بما في ذلك من خلال محاسبة مرتكبي مثل هذه الجرائم.

٧٨ - وأحث حكومة مالي، وكذلك رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، على أن يأخذوا في الاعتبار ارتباط الأطفال بالجماعات المسلحة، وأن يحموا الأطفال الذين أفرج عنهم أو انفصلوا عن الجماعات المسلحة، وأن يعتبروهم ضحايا، وأن يولوا اهتماما خاصا لحماية جميع الأطفال المرتبطين بتلك الجماعات وإطلاق سراحهم وإعادة إدماجهم.